

مجلة الشريعة والقانون في جامعة القاهرة 2024م

الحماية الجنائية للتوقيع الإلكتروني في القانون الأمريكي والكويتي

نايف شافي الهاجري

<https://doi.org/10.21608/mawq.2025.312351.1075>

أولاً: حداثة المراجع

- تضمنت الدراسة مراجع حديثة نسبياً، خاصة تلك الصادرة ما بين 2011 إلى 2023، مثل:

• وثائق وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) الصادرة في 2023.

• تقارير FBI حول الجريمة الإلكترونية، مارس 2023.

• مراجع علمية حديثة في مجال التوقيع البيومتري مثل دراسة (Sae-Bae & Memon (2014).

• اعتماد وثائق من معايير NIST الأمريكية المحدثة.

- اعتمدت الدراسة أيضاً على بعض المراجع القديمة نوعاً ما (مثل D. Kah 1996 أو Bert Swart 2009)، والتي رغم

أهميتها المرجعية، إلا أن اعتماد عدد منها قد يعكس عدم الموازنة الزمنية الكافية مع الحداثة في بعض المواضع.

- غياب مصادر بعد عام 2023 رغم أن الدراسة نشرت أواخر 2024، مما يوحي بعدم تضمين أحدث التشريعات أو التطورات التقنية.

ثانياً: تنوع المراجع

- تنوعت المراجع بين:

• مراجع قانونية أمريكية وكويتية.

• أحكام قضائية أمريكية مثل Lorraine v. Markel و Naldi v. Grunberg.

• دراسات تقنية وأمنية مثل استخدام التوقيع الرقمي والبيومتري.

- مصادر باللغة الإنجليزية والعربية مما يعكس اطلاع الباحث على أدبيات متعددة.
- مذكرات حكومية، تشريعات فيدرالية، تقارير الأمم المتحدة، وأبحاث أكاديمية.
- قلة الدراسات المقارنة أو العربية الحديثة المتخصصة في الجريمة الإلكترونية في البيئة الخليجية، خصوصًا فيما يخص التوقيع الإلكتروني، رغم أن الباحث أشار إلى ندرة المصادر العربية.
- عدم وجود دراسات ميدانية أو استبيانات ضمن قائمة المراجع، مما جعل الاعتماد أكثر على المراجع النظرية والقانونية.

ثالثًا: اتساق المراجع

- المراجع جاءت متسقة مع إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة؛ إذ دعمت كل محور بمرجع من طبيعة مناسبة (مثل استخدام مصادر قانونية عند الحديث عن البيئة التشريعية، ومصادر تقنية عند الحديث عن البيومترية والتشفير).
- هناك ارتباط منطقي بين التعريفات والمفاهيم المستخدمة في الإطار النظري والمراجع الداعمة لها.
- لم يتم تصنيف المراجع أو تفصيل استخدامها بشكل منهجي في الحواشي أو قائمة منفصلة في نهاية الدراسة، مما يجعل تتبع كيفية توظيفها بدقة داخل التحليل صعبًا نوعًا ما.
- بعض المراجع ظهرت في المتن دون توثيق واضح أو نمط موحد، مما قد يؤثر على وضوح المصدر العلمي المعتمد.

رابعًا: مدى ارتباط المراجع بالنتائج والتوصيات

- هناك ارتباط وثيق بين المراجع والنتائج، خصوصًا في الجزء المتعلق بضعف التشريعات الفنية والقصور في القوانين الكويتية والأمريكية في ضبط جرائم التوقيع الإلكتروني، وهي نتائج مستندة بوضوح إلى تقارير أمنية وقضائية مثل FBI ووزارة العدل الأمريكية.
- التوصيات المستندة إلى اقتراح تشريع شامل للتوقيع الإلكتروني تتماشى مع الثغرات القانونية المذكورة في المراجع.
- بعض التوصيات جاءت إنشائية أو عامة نسبيًا، ولم تحل بشكل مباشر إلى مرجع معين يدعمها أو يوجهه نحو آلية تنفيذية واضحة.
- غياب التوثيق المرجعي المباشر لبعض الاقتراحات التي كانت تتطلب دعماً قانونياً من تشريعات مقارنة أو توصيات دولية.

التعويض عن الضرر الأدبي المجرد الناجم عن تأخر الناقل الجوي في تنفيذ التزامه في القانون الإماراتي

ماجد المازمي

محمود فياض

<https://doi.org/10.36394/jls.v19.i3.15>

أولاً: حداثّة المراجع

- تضمنت الدراسة بعض المراجع الحديثة نسبياً، حيث ظهرت إشارات إلى مصادر قانونية ودراسات فقهية حتى سنوات قريبة (مثل 2020).
- كما وردت إشارات إلى قوانين وتعديلات حديثة نسبياً في التشريع الإماراتي، ما يعزز مواكبة الدراسة للتطورات القانونية.
- لم تركز الدراسة على دمج مراجع قانونية حديثة جداً (2024 – 2022)، مما قد يُضعف ارتباطها بالتغيرات التشريعية الجديدة أو الاجتهادات القضائية المعاصرة.
- هناك اعتماد نسبي على مراجع فقهية كلاسيكية (قديمة)، خصوصاً في التأسيس النظري لمفهوم الضرر الأدبي.

ثانياً: تنوع المراجع

- شملت الدراسة مزيجاً من:
 - كتب فقهية قانونية عربية.
 - قوانين إماراتية محددة (مثل قانون الطيران المدني وقانون المعاملات المدنية).
 - إشارات إلى الاتفاقيات الدولية (مثل اتفاقية وارسو ومونتريال).
- هذا التنوع بين المصادر الوطنية والدولية يُعد نقطة قوة واضحة.
- قلة تنوع المراجع الأجنبية أو المقارنة القانونية (مثل القانون الفرنسي أو الأنجلوساكسوني)، بالرغم من أن بعض المواضيع مثل الضرر الأدبي في النقل الجوي تخضع لتحليل واسع في أنظمة قانونية متعددة.
- غياب المصادر الرقمية أو الدوريات المحكمة الحديثة، التي كان يمكن أن تثرى الطرح خاصة في الجانب المقارن.

ثالثاً: اتساق المراجع

- المراجع جاءت متسقة مع موضوع البحث ومحاورة، خصوصاً عند تحليل الأساس القانوني للتعويض الأدبي وموقعه في القانون الإماراتي.

- هناك تكامل جيد بين الإطار النظري والمرجع المستخدم لدعمه.
 - في بعض المواضع، لم يكن واضحًا المصدر المرجعي الدقيق المستخدم لتبرير نقطة قانونية معينة؛ مما قد يضعف ثقة القارئ أو الباحث في قابلية التحقق من المصدر.
 - بعض الاقتباسات الفقهية لم تكن موثقة توثيقًا دقيقًا بالنظام الأكاديمي المعتمد.
- رابعًا: مدى ارتباط المراجع بالنتائج والتوصيات
- نتائج الدراسة مدعومة جيدًا بمراجع قانونية وفكرية تناقش المفهوم التجريدي للضرر الأدبي، ومكانته في التعويض، وهذا يشير إلى وجود ربط حقيقي بين المراجع والتحليل.
 - التوصيات المتعلقة بضرورة تدخل المشرع الإماراتي جاءت منسجمة مع ما أظهرته المراجع بشأن قصور النصوص الحالية في تعويض الضرر الأدبي المجرد.
 - بعض التوصيات لم تستند بشكل مباشر إلى مرجع معين، بل جاءت في صيغة تحليل شخصي للباحث، ما يجعل الحاجة ملحة لتعزيز بعض النقاط المرجعية داخل التوصيات.

تقديم الطالب: بدر السبيعي

برنامج دكتوراة القانون

الفصل الثاني

221002181